

ولا تكتم الشهادة ومن يكتمها فإنه إمام قلبه وقوله  
تعالى واستشهدوا بشهدوا من رجالكم وأخبار  
كلمة الصحيحين ليس لك إلا شاهدك أو عينته وغير  
أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الشهادة فقال  
للسائل ترك النفس قال نعم فقال علي بن أبي طالب  
أودع رواه البيهقي والحاكم وفتح السادة واركب  
خمسة شاهد وشهد موثقه ومثبه مور عليه وثبوته  
به وصيغة ثم شرع في شروط الركن الأول فقال **ولا**  
**تقبل الشهادة عند الاداء الا من اجتمعت فيه**  
**خمسة عشرة خصال** كما ستر في الاولي **(الاسلام)**  
فلا تقبل شهادة الكافر على مسلم ولا على كافر خلافا  
لابي حنيفة في قبول شهادة الكافر على الكافر ولا احمد  
في الوصية لقوله تعالى واشهدوا ذوي عدل منكم  
والكافر ليس بعدل وليس منا ولا انه افسق الفساق  
ويكذب على الله تعالى فلا يامن من الكذب على حلفه  
**والثانية والثالثة البرع والعقل** فلا تقبل شهادة  
صبي لقوله تعالى من رجالكم ولا تجنون بالاجماع  
**والرابعة الحرية** ولو بالدار فلا تقبل شهادة رقيق  
خلافا للاحمد ولو مبعوثا او مكاتب لان الشهادة  
فيه معنى الولاية وهو مسلوب منها **والخامسة**  
**العدالة** فلا تقبل شهادة فاسق لقوله تعالى ان

جاكم

جاكم فاسقا بشا فتيونا والسادسة ان يكون له  
درة وهي الاحتمال ان من الامر له لاجاله ومن  
لاحواله قال ما سألت قوله صلى الله عليه وسلم  
اذ لم تستحي فاصنع ما شئت والسادسة ان يكون  
غير مسلم في شهادة لقوله تعالى ذلكم افسط عند  
الله واقوم للشهادة وادنى الترتيب والربوية  
حاصلة بالمهتم والنامنة ان يكون ناطقا فلا تقبل  
شهادة الاخرس وان فهمت اشارته والتاسعة ان  
يكون يتفظنا كما قال صاحب التنبيه وغيره فلا  
تقبل شهادة فاعل والمارة ان لا يكون محجرا عليه  
بسبب فلا تقبل شهادته كما نقله في اصل الروضة  
فتبيل حصل التوبة عن الصمري وجزم به الرازي في  
كتاب الروضة وخرج بقيد اذا التحق فلا يشترط عنده  
هذه الشروط بديل قولهم انه لو شهد كافر وعيدا وصيا  
ثم اعادها بعد كماله قبيلت كما قاله الزرقي في خاتمه  
قال ولا يشترط من ذلك غير شرط النكاح فانه يشترط  
الاصلية عند التحمل **والعدالة المتقدمة خمسة**  
**شرايط** الاول ان يكون **مجتنب الكبر** الي كرامتها  
والثاني ان يكون **غير مصر على القليل من الصغار**  
من نوع او انواع وفس جماعة البيرة باها ما الحق صلحا  
وعنه شديد بنص كتاب اوسنة وقيل في العصية